نشریه سوسیالیستی

کارگر

وقف إطلاق النار من قبل حزب الله في لبنان
و
سقوط دكتاتورية الأسد في سوريا

کارگر، المجلد ۳، رقم ٤ ديسمبر /۲۰۲٤

١.في أقل من أسبوعين، أدى وقف إطلاق النار من قبل حزب الله مع إسرائيل (٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤) إلى سقوط دكتاتورية الأسد في سوريا. وقد تحقق وقف إطلاق النار من خلال الرد العسكري الإسرائيلي في لبنان في سبتمبر لإنهاء وابل المتفجرات الجوية التي أطلقها حزب الله ضد إسرائيل. وقد تم إضعاف حزب الله نتيجة التوغل الإسرائيلي في لبنان وقتل قائده المركزي وعدد كبير من كوادره القيادية.

في هذا العدد:

وقف إطلاق النار من قبل حزب الله اللبناني وسقوط ديكتاتورية الأسد في سوريا

أزمة إيران: مقترح حزب كارجار لحل الأزمة في إيران

مشروع قانون/قانون الحجاب والعفة: انتهاك حقوق المرأة والأسرة والمجتمع في إيران

٢.بدأ حزب الله حربه دعمًا لمذبحة حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وهي أكبر مذبحة لليهود منذ الهولوكوست، بعد يوم واحد من مذبحة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد احتفل الحكام في طهران و"محور المقاومة" التابع لهم بهذه الأعمال التي أدت إلى قتل اليهود.

تنهي الإطاحة بحكم الأسد في سوريا التي أعقبت سريعًا وقف إطلاق النار من قبل حزب الله أكثر من خمسة عقود من الحكم الدموي لعائلة الأسد التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٧٠.

أن تنامي معاداة السامية الذي شهده العالم، منذ حرب ٧ أكتوبر ضد إسرائيل، حيث تم تصوير أفعال إسرائيل ضد التهديد الوجودي الذي يشكله حماس وحزب الله على أنها "إبادة جماعية" وفرض"التجويع"، كما تجلت مؤخرًا في مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة إسرائيليين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة معادية للسامية في أوروبا، تعاني من انتكاسة وقف إطلاق النار من قبل حزب الله في لبنان وسقوط ديكتاتورية الأسد في سوريا.

التأثيرات الناجمة عن قدرة إسرائيل على توجيه ضربات للحرب ضدها من غزة إلى لبنان، تؤدي إلى إنهاء حكم الأسد في سوريا من خلال العمل العسكري لجماعات المعارضة بقيادة هيئة تحرير الشام (STH) ونتيجة لذلك، تعزز موقف الشعب والمجتمع السوري. فملايين السوريين الذين تحولوا إلى لاجئين نتيجة الحرب، والمجتمع الذي أهلكته الحرب الأهلية بواسطة الأسد - سليماني - بوتين، وهي حرب استخدم فيها نظام الأسد الديكتاتوري الأسلحة الكيميائية، وبعد معاناة طويلة وقاسية يجد السوريون الآن فرصة لإصلاح حياتهم وبلدهم معًا. الأقلية الكردية في سوريا، تجد الآن الفرصة لتوسيع سيادتها.

٣.تعرضت حرب الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضد وجود إسرائيل التي أعلنتها منذ قيامها في أعقاب ثورة عام ١٩٧٩ لضربات وجودية: ففي تتابع سريع، اصطدمت حرب حماس وحزب الله ضد حق إسرائيل في الوجود بمقاومة شديدة من قبل إسرائيل، مما أدي الى انكسار النظام الديكتاتوري الأسدي أمام المعارضة. وتعرضت المكونات الرئيسية لـ "محور المقاومة" تحت قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهزائم كبيرة. وقد أدت آثار هذه الهزائم إلى تغيير الشرق الأوسط إلى الأفضل.

٤.إن التغييرات التي أحدثتها الإطاحة بدكتاتورية الأسد تدل على تغيير جوهري في سياسة الشرق الأوسط التي أحدثتها ممارسة إسرائيل العمل العسكري دفاعاً عن نفسها. وهو تغيير سياسي يعود إلى ما قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ويهزّ المصالح الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط بشكل أساسي.

ويضع هذا التغيير المذكور أعلاه السياسة الإمبريالية المفروضة على منطقة الشرق الأوسط تحت المساءلة والتمحيص. سياسة إمبريالية مفروضة على العالم ترفض في جوهرها قيام إسرائيل الناتجة عن الهولوكوست، وتحمّل إسرائيل مسؤولية المعاناة الفلسطينية وإنكار حقها في إقامة دولتها. وعلى هذا المنوال، تُتاح الفرصة لشبكة أنصاف المستعمرات في الشرق الأوسط لألقاء اللوم على وجود أسرائيل.

إن المعاناة الفلسطينية هي في المقام الأول مسؤولية السلوك الإمبريالي - بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى والولايات المتحدة منذ تفوقها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اضطرت إسرائيل للدفاع عن نفسها بسبب السياسة الإمبريالية والأنظمة شبه الاستعمارية العميلة لها في المنطقة. فالسياسة الإمبريالية التي تم وضعها وتحديدها للمنطقة بالاشتراك مع شبكة من أشباه المستعمرات - من خلال تعزيز الدول القائمة كما في إيران، وإضافة دول تم

نشريه سوسياليستى **كارگر** (گاه نامه)
سردبير بابک زهرائى
Kargaronline.com
kargar.co
support@kargaronline.com
contact@kargaronline.com
بـراى مقـالات و گفتگوهـاى قبلـى (ويدئـو و صوتـى) بـه ايـن آدرس رجـوع كنيـد :
babakzahraie.blogspot.com
babakzahraie@gmail.com
شماره بعدى كارگر نيز در فصل پائيز منتشر خواهد شد

إنشاؤها من فراغ في أعقاب الحرب العالمية الأولى - هي أن تحمل جميعها، الإمبريالية وشبه الاستعمارية، إسرائيل مسؤولية حرمان الفلسطينيين من حقهم في دولتهم. وهذا التعريف الأخير هو التعريف الأساسي للسياسة الإمبريالية العالمية التي تتغنى بها جامعاتها وأكاديميوها لتعريف إسرائيل ككيان استعماري في مواجهة الفلسطينيين.

أن إرث السياسة الإمبريالية منذ إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨ يُلاحظ في حلفائها عبر الشرق الأوسط. على سبيل المثال، طغيان الشاه الذي أُسس بواسطة انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أغسطس ١٩٥٣للسيطرة على إيران لأكثر من ربع قرن و يبيع النفط إلى إسرائيل وعدم الأعتراف بها حتى يتم حل القضية الفلسطينية! وكذلك الأمر بالنسبة لمطلب التاج السعودي الحالي بالتحالف مع واشنطن، التي تتراجع عن الاعتراف بإسرائيل لنفس السبب. جميعهم يلتزمون بمبادئ السياسة الإمبريالية المحددة لمنطقة الشرق الأوسط بواسطة القوى الإمبريالية المختلفة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ إنشاء إسرائيل.

٥.مع تراجع حزب الله عن الحرب التي شنها ضد إسرائيل من لبنان، إلى جانب سقوط دكتاتورية الأسد في سوريا، يجد حق إسرائيل في الوجود فرصة للتقدم للأمام كما لم يحدث منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨.

سيكون وقف إطلاق النار لحزب الله في لبنان مؤقتًا ومشروطاً حتى يعترف لبنان بحق إسرائيل في الوجود كأحد أسس سيادته. الطبقات الحاكمة في لبنان مرتبطة للغاية بالمصالح الأمريكية-الفرنسية بحيث لا تستطيع الحديث عن سيادة لبنان على أساس مبدأ الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. تقع مهمة الاعتراف بمبادئ سيادة لبنان على عاتق العمل المستقل والموحد للطبقات الشعبية الحضرية والريفية في ذلك البلد.

وينطبق الأمر نفسه على سوريا التي تمر بعملية تحديد نظامها الجديد على أساس المؤسسات القائمة لحكم الأسد بعد انهياره. الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود هو الأساس لوحدة سوريا وسيادتها.وهي حقيقة تاريخية لم يظهر أي من الفصائل الحاكمة في البلاد ميلاً لاعتمادها لفتح الطريق أمام سيادة سوريا، وأهمها استقلال الأكراد.

أن الطبقات الحاكمة في إيران، التي تتشارك في التحيز العميق الجذور المؤيد للإمبريالية التي تتغذى على مدى قرن من الزمن منذ عهد القاجار إلى فترتي حكم البهلوي الأولى والثانية، وحتى عهد الجمهورية الإسلامية الأيرانية، ليس لديها أي ميل للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. فهم لا يريدون فتح أي إمكانية لحقوق القوميات التي تعرضت للقمع الشديد منذ نشوء البهلويين على يد البريطانيين في عام ١٩٢٠، وتعزز هذا القمع من خلال الانقلاب الذي قادته وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٥٣. وبالتالي، ليس لديهم أي تردد في مساعدة دكتاتورية الأسد بعد ثورة ٢٠١١ في سوريا لقمع المجتمع الشعبي؛ حيث يعتبرون سوريا "الخط الأمامي" للمقاومة ضد "الصهيونية".

إن الانتصار في الحرب الأهلية في سوريا الذي استغرق ما يقرب من عقد من الزمن لتحقق طهران بقيادة الراحل قاسم سليماني وتفاخر به، وهي الحرب التي استغرقت ما يقرب من عقد من الزمن، وهي الحرب التي استخدم فيها نظام الأسد الديكتاتوري الأسلحة الكيماوية، لم تنجح في اختبار التاريخ رغم انتصاراتها في الحرب الأهلية السورية. فالعسكرة الشيعية التي تدفقت إلى العراق وسوريا وتحصنت في لبنان لهزيمة الربيع العربي في سوريا عام ٢٠١١ تواجه احتمالات قاتمة مع انسحاب حزب الله اللبناني من الحرب ضد إسرائيل وسقوط ديكتاتورية الأسد في سوريا.

ينطبق المبدأ نفسه على حكام تركيا الذين يعترفون رسميًا بإسرائيل ويدعمون بروحهم إخوانهم في حماس. يتطلب دعم تركيا للإجراءات العسكرية للمعارضة للإطاحة بنظام الأسد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كأساس للديمقراطية والسيادة التركية وكذلك السيادة والديمقراطية السورية.

أن معارضة أنظمة الشرق الأوسط لحق إسرائيل الأساسي في الوجود تمثل تهديدًا للشعوب العاملة عبر المنطقة. أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، إلى جانب حقوق الأقليات في كل من دول الشرق الأوسط شبه المستعمرة، يتطلب تحالفًا مستقلاً وإجراءات من العمال والمزارعين في كل بلد.

ومثلها مثل إيران، تتطلع تركيا إلى تضييق الخناق على التحرر القومي الكردي الذي نهض من جديد في أعقاب الإطاحة بصدام حسين من خلال حرب احتلال واشنطن للعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين، من خلال إنشاء حكومة كردية في العراق تلاها توسيع السيادة من خلال جيوب الحكم الذاتي الكردي في سوريا خلال الحرب الأهلية في سوريا حتى الوقت الحاضر.

لا عجب أن تدعم القوى الإمبريالية وقوى الشرق الأوسط، بشكل غير مباشر أو مباشر، حماس. فسقوط نظام الأسد في سوريا يضع السياسة الإمبريالية في خطر.

وفي غزة، خسرت حماس التي تحتجز نحو ١٠٠ رهينة في غزة دعم الفلسطينيين. يرى معظم الفلسطينيين أن حماس هي المسؤولة عن حرب قتل اليهود التي ارتدت عليها. لقد تسببت حماس في مصيبة الحياة في غزة. ومع تنازل حزب الله اللبناني عن وقف هجومه العسكري وإسقاط ديكتاتورية الأسد، يجب على حماس بطريقة أو بأخرى إطلاق سراح الرهائن وأيامها في غزة معدودة إذا ما تم تطبيق وقف إطلاق نار مماثل لما حدث في لبنان في غزة.

٦.وعلى نطاق أوسع، فإن تاريخ ملء الفراغ الناتج عن حروب واشنطن في القرن الحادي والعشرين في أفغانستان والعراق بواسطة الميليشيات الشيعية المدعومة من طهران قد بلغ نهايته وأدى إلى نتائج كارثية. أكثر من عقد من الميليشيات الشيعية التي تُملي مصير العراق، ومعارضتها للسُنّة، ورفضها لسيادة الأكراد كما هو مُثبت في الإجراءات المسلحة لطهران ضد سيادتهم (٢٥ سبتمبر ٢٠١٧) وإطلاق عملياتها العسكرية الناجحة خلال الحرب الأهلية السورية منذ عام ٢٠١١، يواجه الآن سقوط دكتاتورية الأسد؛ الجسر الذي استخدمته إيران لتشويه سيادة لبنان عبر وكلائها.

موقف إيران الحربي قد تضرر كحلفائها الرئيسيين، حزب الله في لبنان وحماس في غزة، ومع سقوط دكتاتورية الأسد. بعد جولتين من الهجمات الجوية المباشرة ضد إسرائيل، كان آخرها (١ أكتوبر ٢٠٢٤) عبر إطلاق ٣٠٠ صاروخ، وهو أكبر حرب صواريخ باليستية في التاريخ، توقفت إيران عن اتخاذ مزيد من الإجراءات حتى الآن: وقد تمكن الرد الإسرائيل المحدود على الهجوم الصاروخي الباليستي من تدمير أجزاء كبيرة من الدفاعات الجوية وموقع إنتاج صواريخ باليستية في إيران.

٧.تواجه إيران تفاقمًا في الأزمة الاقتصادية تحت قيادة "الشيعة-البازار" بعد استثمار عشرات المليارات من الدولارات لدعم دكتاتورية الأسد عبر التدخل العسكري المباشر لميليشياتها. انتشار الفقر، وزيادة البطالة، وارتفاع الأسعار بنسبة ٤٠٪ سنويًا، والعقوبات الاقتصادية الإمبريالية قد دفع بنحو نصف السكان إلى حالة الفقر المدقع.

نشرت الصحافة في طهران مؤخرًا بزيادة بنسبة ٢٠٠٪ في الإنفاق العسكري.

وقد أعرب المرضى والمتقاعدون وعمال المناجم والنفط وغيرهم عن معارضتهم للظلم المتمثل في عدم قدرتهم على الحصول على فرص عمل عادلة وأجور كافية لدعم أسرهم وتأمين حياتهم في العمل والمنزل. ولقد وعد الرئيس الحالي للجمهورية الإسلامية برفع أجور نوبة العمل اليومية للممرضين من ٢٥ ألف تومان (ثلث دولار حسب الأسعار الحالية) إلى ٧٥ ألف تومان، أي ما يعادل تقريبًا دولارًا واحدًا. أجور العاملين في إيران لا تكفي لتوفير حياة إنسانية للأسر، فهي ليست أجورًا كافية للعيش.

في المقابل، يبدو أن الاقتصاد تحت العقوبات الإمبريالية مزدهر بالنسبة للطبقات الحاكمة الشيعية-البازارية. فالبناء العمراني، والاستيلاء على الأراضي، والأرباح من التجارة جارية في طهران والمدن الكبرى الأخرى. أسعار العقارات والسيارات تضاعفت. عائدات النفط تُستخدم لتراكم الثروة من قبل الأغنياء والنخب الحكومية عبر التجارة والفساد على حساب استمرار توقف تجديد وتنشيط الصناعة والزراعة في البلاد بناءً على تحالف العمال والمزارعين. الهيئات الحكومية، التنفيذية والتشريعية والقضائية، تمثل رسميًا جزءًا صغيرًا من السكان، وجميعها يتم اختيارها/ تعيينها من القمة. ولاتزال المنظمات العمالية والاشتراكيون المستقلون الذين وجدوا متنفسًا بعد ثورة ١٩٧٩، تتعرض للقمع.

القوى الاجتماعية التي يمكن أن تغير مسار الانحدار الاقتصادي للبلاد، وهي التحالف المستقل للعمال والمزارعين ومنظماتهم، مقيدة. الطبقات الشعبية الحضرية والريفية ممنوعة من لعب دورها المستقل لإنهاء الفقر، والبطالة، وارتفاع الأسعار، والتغلب على العقوبات الإمبريالية، ودفع المجتمع إلى الأمام لتحقيق الاستقلال والحرية.

٨.تُكثف الجمهورية الإسلامية برنامجها العسكري النووي والصاروخي. في مواجهة التراجع في حظوظ "محور المقاومة"، ومعارضة شعبية واسعة، حيث تقلص دعمها إلى أنصار الحكومة فقط، تكثف الجمهورية الإسلامية برنامجها العسكري النووي والصواريخ الباليستية. ترى في ذلك الأساس الوحيد لتعزيز خطتها للهيمنة الإقليمية ولمفاوضاتها مع واشنطن والقوى الإمبريالية الأخرى. برنامجها النووي العسكري لا علاقة له باحتياجات المجتمع في توليد الطاقة/الكهرباء النووية. ولهذا السبب، تم إنشاء صناعتها النووية الصغيرة في أعماق الجبال. ولهذا السبب، تتحدث الجمهورية الإسلامية بلسانين، مدعية أن برنامجها النووي العسكري هو لأغراض سلمية بينما تعلن في الوقت نفسه أنها على بعد أسابيع قليلة أو حتى يوم واحد فقط من صُنع قنابل نووية.

أن التحالف المستقل للعمال والفلاحين فقط يمكن أن ينهي حرب الحكومة ضد حق إسرائيل في الوجود وينهي برامج الجمهورية الإسلامية العسكرية النووية والصاروخية.

٩.رفع الحظر عن المنظمات العمالية المستقلة والاشتراكيين يمكن أن يُخرج إيران من أزمتها التي تسببت فيها اتباع الإملاءات الإمبريالية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. في إيران، تم التحضير لحروب نابليون الشيعية في خضم الحرب الوطنية الدفاعية ضد العراق المدعومة من واشنطن في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، من خلال قمع الاشتراكيين المستقلين، وحظر صحفهم ومنشوراتهم (كارغر وفانوس) في عام ١٩٨٢، وسجن قادتهم في شتاء عام ١٩٨٣. أن الخطة المشتركة بين الشيعة-البازار، الإمبريالية وبقايا الملكية في قمع المنظمات العمالية المستقلة والاشتراكيين لا تحظى بتأييد شعبي.

١٠.أن سلوك الحكومة المتمثل في التدخل والعنف، وتنفيذ عقوبة الإعدام ضد الشعوب، مرفوض من قبل المجتمع. الحملة الكاملة للتدخل والعنف الموجهة ضد النساء، الشباب، الأقليات الدينية، الأقوام (القوميات) من قبل حكومة الشيعة-البازار مرفوضة من قبل الجمهور كما أظهرته حركة "المرأة، الحياة، الحرية" في عام ٢٠٢٣ وما تلاها.

١١.تحتاج إيران إلى حكومة عمالية وفلاحية لمعالجة الاحتياجات الملحة للمجتمع والمهام التاريخية طويلة الأمد للرأسمالية. تاريخ أكثر من أربعة عقود منذ الثورة عام ١٩٧٩ أوضح أن أي قطاع من حكومة الشيعة والبازار غير قادر على تلبية مطالب الشعوب والمجتمع.

يمكن للطبقات الشعبية الحضرية والريفية أن تستيقظ على ثورتها قبل أربعة عقود، عندما أتيحت لها الفرصة لتأسيس حكومة مستقلة عن الرأسمالية، حكومة للشعب، حكومة للعمال والفلاحين، لكنها فشلت في القيام بذلك بسبب قيادة الخميني وداعميه الأساسيين من الشيعة والبازار (بما في ذلك الدعم الذي تلقته من القوى الرئيسية في العالم الإمبريالي بقيادة واشنطن).

أن حل المشكلات الاقتصادية للبلاد، والمشكلات الثقافية التي أوجدتها هيمنة الشيعة على الدولة، والحاجة الملحة لإنهاء التدخل والعنف ضد النساء والشباب والأقليات الدينية والقوميات، وإنهاء عقوبة الإعدام، إلى جانب توسيع المنظمات المستقلة للعمال والفلاحين، والحفاظ على حرية التعبير والتجمع، وإنشاء ديمقراطية وطنية قائمة على التحالف المستقل للعمال والفلاحين، يسمح بتحقيق الاستقلال والحرية من خلال تأسيس حكومة مستقلة عن الشيعة والبازار. حكومة عمالية وفلاحية تُنشأ وتُدعم من خلال العمل المستقل لعشرات الملايين.

أزمة إيران

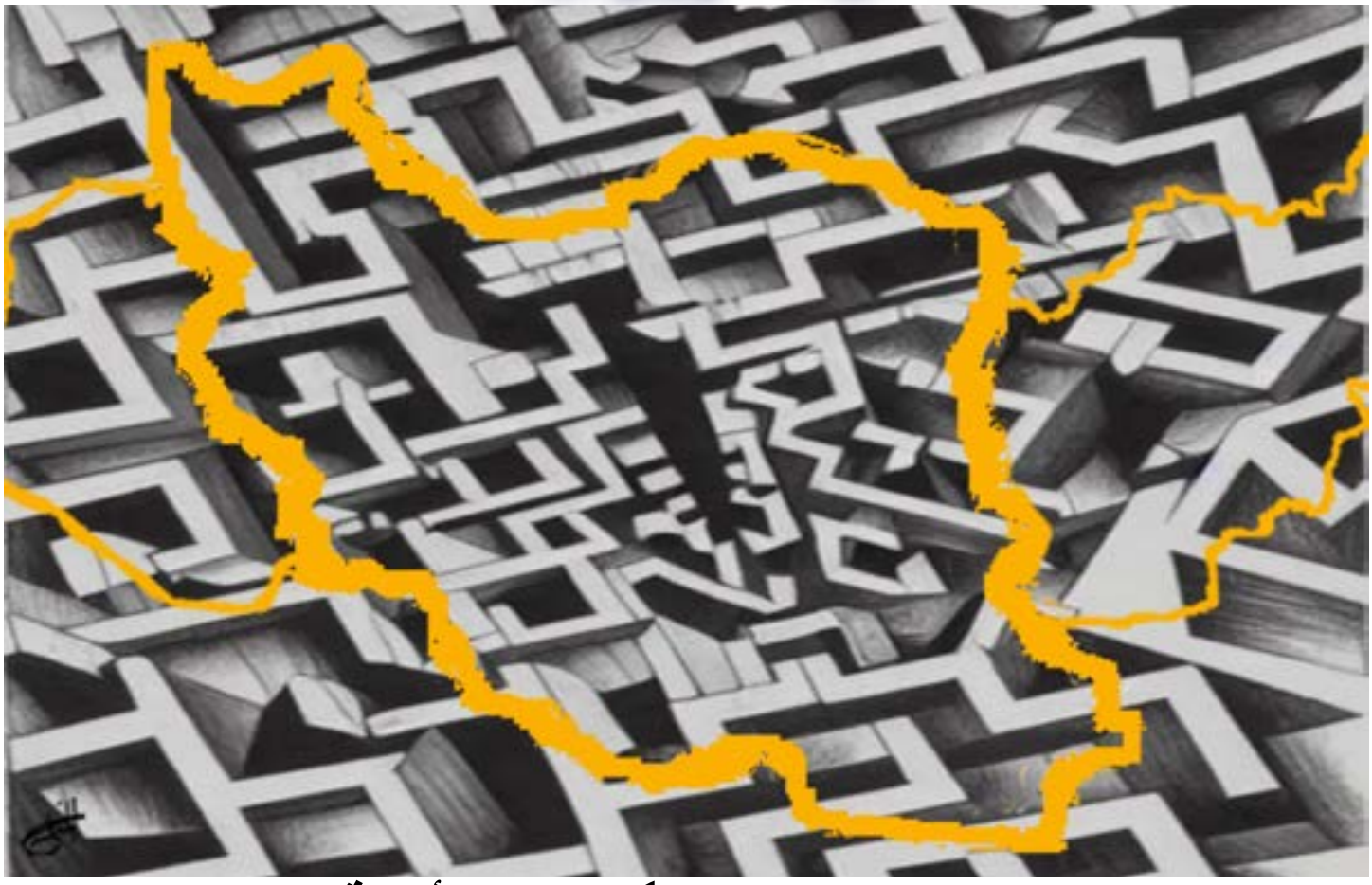

مقترحات حزب كارگر لحل الأزمة

تسيطر على إيران أكبر أزمة لها منذ قيام الجمهورية الإسلامية (ج.ا.) إثر ثورة ١٩٧٩؛ الثورة التي أطاحت بالملكية البهلوية وأزالت القاعدة الاستراتيجية لواشنطن في الشرق الأوسط.

في عام ١٩٧٩، نهض الشعب الإيراني بوسائل ثورية، وقف على قدم المساواة مع الإمبريالية من خلال ممارسة حقه في تقرير المصير، عندما أطاح بالملكية الاستبدادية وأخرج القاعدة العسكرية الأمريكية.

ثورة ١٩٧٩ أعلنت معارضة معروفة منذ قرن: معارضة الإمبريالية للشعب، الذي تشكل الطبقة العاملة قلبه النابض. هذه المعارضة هي التي تحدد سياسة إيران.

وبعد أكثر من أربعة عقود، عندما أصبحت حرارة الانفجار الثوري لعام ١٩٧٩، أحد أعظم الثورات في القرن العشرين، مجرد بقايا مرجل بارد، لا تزال المواجهة قائمة بين المتنافسين الأساسيين على الساحة، واشنطن وإيران. تُعد واشنطن القوة المركزية والسلطة المهيمنة في الشرق الأوسط، بل وفي العالم أجمع - أما إيران فهي دولة كانت ذات يوم حليفًا استراتيجيًا لواشنطن في المنطقة.

خلال هذه العقود منذ الثورة، تحولت إيران إلى مواد منصهرة من العسكرة، تسعى باستمرار إلى توسيع سيطرتها الإقليمية. فالعسكرة التي تنتهجها ج.ا.، حكومة الشيعة-البازار، هي حرب ضد حق إسرائيل في الوجود —الملاذ الآمن لليهود حول العالم. الأحلام الخبيثة للنظام البهلوي السابق بالهيمنة على المنطقة، والتي كانت في

زمنها تحظى بدعم واشنطن وتنظر إلى إسرائيل كشريك ثانوي، يتم الآن التعبير عنها بلغة سيادة الشيعة على المنطقة في مواجهة واشنطن. نحن نضع جانبًا وقف إطلاق النار الذي أعلنه حزب الله في لبنان وسقوط ديكتاتورية الأسد في أواخر عام ٢٠٢٤، وهو ما قلب استراتيجية إيران رأسًا على عقب.

حرب طهران ضد إسرائيل هي النقيض التام لمسعى الاستقلال والحرية. هذا الحرب الرجعية تقضي على الموقع المفضل للأمة لتحقيق تطلعاتها التاريخية. بدلاً من القوة، التحرر، التواضع، والأخوة الوطنية، يتم استبدالها بكلمات مجردة عن الاستقلال وأصوات قاسية لقيم زائفة، حرية مهملة، معاداة السامية، وأهداف رجعية لإلغاء حق إسرائيل في الوجود—حقيقة يتم إدراكها ورفضها بشكل متزايد من قبل المجتمع.

إن جهود إيران للهيمنة على المنطقة ووابل حروبها ليست انحرافًا أو جهلاً مؤقتًا؛ وليست شيئًا سيزول مع التعب. بل هي جهود منهجية تنبع من موارد وطنية شبه مستعمرة، حتى قبل تأسيس الجمهورية الإسلامية. إنها كيان تم تنشئته وتضخيمه تحت استبداد بهلوي، والذي في عهد الجمهورية الإسلامية تم تبنى شعار "أمريكا هي الشيطان الأكبر."

امتداد وقوة طهران تم تحديدها تحت استبداد بهلوي-واشنطن، و ج.ا. تعمل ضمن هذا الإطار، وبالتالي يُتوقع منها سلوك مشابه.

تتمتع السلطة المركزية لواشنطن في الشرق الأوسط بواحد من أكبر مواضع الأقدام العسكرية في المنطقة. تواجه دبلوماسيتها الخراب. مصالحها في المنطقة لا تتعلق بالدفاع عن حق إسرائيل في الوجود، وسياساتها، كما رأينا خلال إدارة بايدن، ولكن تتعارض مع ذلك.

لحماية مصالحها في المنطقة، تبنت واشنطن موقف "وقف إطلاق النار" ضد دفاع إسرائيل عن وجودها بعد حرب حماس في ٧ أكتوبر. في الوقت نفسه، إنهاء الحرب ضد وجود إسرائيل—تحرير رهائن حماس وإنهاء الحرب التي تهدف إلى تدمير إسرائيل—يرتبط بطهران و"محور المقاومة"، الخاص بها.

الوجود العسكري للميليشيات التابعة لإيران في الشرق الأوسط، بسبب الضربات التي تلقاها في حرب ٧ أكتوبر من قبل حماس وحزب الله منذ ٨ أكتوبر، وسقوط دكتاتورية الأسد في سوريا، يواجه أزمة عميقة. حرب إيران وضعت غزة ولبنان وسوريا تحت عبء لا يمكن تحمله. بالنسبة لجميع الدول المعنية والمتضررة من سياسات إيران، فإن تحمل هذا العبء صعب، والجميع يعانون من أزمة اقتصادية أثرت على حياة الملايين. واقع أصبح أكثر وضوحاً مع وقف إطلاق النار من قبل حزب الله وسقوط دكتاتورية الأسد.

إنهاء حرب إيران ضد حق إسرائيل في الوجود. لإنهاء الحروب من أجل الهيمنة الإقليمية وأزماتها الاقتصادية المصاحبة، الحل الوحيد، والخطوة الوحيدة التي يمكن للمجتمع أن يعتمد عليها، هي التحالف المستقل بين العمال والفلاحين الذي يقود كافة الطبقات الشعبية الحضرية والريفية.

العطش الذي لا يهدأ لإيران من أجل الديمقراطية والتنمية، وتحقيق الاستقلال والحرية، يدعو إلى التحالف المستقل بين العمال والفلاحين لقيادة المجتمع. إنه دعوة للأمة بكاملها—العمال والفلاحون، النساء والجماعات العرقية، جميع الأقليات الدينية، الشباب، الطلاب، الفنانين والمثقفين، أصحاب الأعمال الصغيرة والمهنيين—لأخذ زمام المبادرة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. مبادرة لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا بتحقيق الاستقلال السياسي واستبدال حكومة الشيعة-البازار بإعلان الاستقلال والحرية من خلال حكومة تستند إلى التحالف المستقل بين العمال والفلاحين.

الظروف العالمية المفضلة. تواجه طموحات إيران لتحقيق الاستقلال والحرية ظروفًا عالمية مفضلة. هذه الظروف العالمية، على الرغم من تشوهها بسبب الحروب العديدة، مثل حرب بوتين ضد استقلال أوكرانيا، وحرب إيران ضد وجود إسرائيل (وقبل ذلك حروب واشنطن في القرن الحادي والعشرين في المنطقة وفرض العقوبات الاقتصادية)، لا تزال مساعدة لتحقيق السلام من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

التوازن المواتي للقوى على المستوى الدولي يتلخص في هذا: هل لدى الطبقة العاملة الظروف والفرص لاتخاذ مبادرة العمل والتنظيم المستقلين؟ على مستوى العالم، تتزايد الفرص أمام الطبقة العاملة للتحرك والتنظيم.

الظروف الدولية الملائمة بين الإمبريالية والأمة، ودعم التقدم والازدهار على المستوى العالمي، هي ما مكنت الأمة من تحقيق النجاح في ثورة ١٩٧٩—وهي ظروف ملائمة للأمة لتحقيق الاستقلال والحرية.

مع ثورة ١٩٧٩، ضعفت مكانة واشنطن في مواجهة إيران وفي جميع أنحاء المنطقة. لا تزال الظروف العالمية الملائمة قائمة، على الرغم من عقود من الحروب في المنطقة والتصرفات المدمرة للحكومة ذات النزعة العسكرية الشيعة-بازار—فإن فرص السلام الجوهري والتقدم تفوق أعباء النزعة العسكرية والحروب الإقليمية للهيمنة.

المُعطِّل. ما أبعد إيران عن الاستفادة من الظروف الدولية الملائمة هو الجمهورية الإسلامية—حكومة الشيعة-بازار التي تمثل فرنًا منصهرًا للنزعة العسكرية. تم إنشاء مثل هذه الحكومة بعد الثورة، في وقت كان فيه الخيار الصحيح متاحاً للمجتمع—حكومة وطنية مستقلة تستند إلى القوة المنتصرة والمنظمة المستقلة للأمة كنتيجة لانتصار الثورة. ولكن بسبب كارثة البرجوازية الليبرالية، التي تغذت في أحضان نظام الملكية-الإمبريالية، تم تجاهل الفرص الموضوعية. وبدلاً من ذلك، تم استخدام خطة حكومة آية الله خميني وشرعيتها من قبل الشيعة-بازار لتأسيس الجمهورية الإسلامية. وكانت النتائج كارثية. السجل والحقائق تتحدث عن نفسها.

لقد نشرت إيران شبكة من الميليشيات المماثلة لها في الفكر في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. ومن خلال هذا المسعى، أعلنت حرب ٧ أكتوبر على حق إسرائيل في الوجود كـ"فصل الفصول"، عصر جديد. وجميع داعموها الإقليميون والدوليون قد تبنوا أجندة تدمير إسرائيل. تحقيق هذا الهدف تم من خلال وابل من القذائف المتفجرة من جميع الجهات، أحياناً مئات في اليوم، وأكثر من ١٦,٠٠٠ في العام الماضي، من لبنان. إن سياسات إيران تهدف إلى تدمير إسرائيل بالوسائل العسكرية، والاستفتاء، والقانون، وجميع الوسائل المتاحة. ويسعى إلى التفاهم مع واشنطن وفق هذه الشروط.

النزعة العسكرية الإيرانية تجد فرصة إقليمية. لم تصل إيران إلى موقعها العسكري في المنطقة بمفردها. بل استغلت ايران الظروف التي وفرتها القوى الإمبريالية. فعندما تُدرج حربها ضد إسرائيل كفصل رئيسي، فإن ذلك يتم في إطار حروب واشنطن المتتالية للقرن الواحد والعشرين التي تجند لها.

الأهم من ذلك، حروب واشنطن في أفغانستان والعراق التي وفّرت فرصة توسع الميليشيات الشيعية إقليميًا منذ عام ٢٠١١ فصاعدًا. أما غزو بوتين لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، فقد ساعد في إقناع طهران بشن حربها ضد حق إسرائيل في الوجود في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

إن حروب الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين بدأت بناءً على افتراض تعزيز قوتها من قِبل حكامها نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتي، وليس بناءً على واقع معاناتها من الهزائم المتراكمة. الاحتلال العسكري الأمريكي لأفغانستان والعراق هو سلوك نابع من ذهنية غير موضوعية لرأس المال المالي.

الإرث المستمر للهزيمة. ما يقرب من عقدين من حروب واشنطن في القرن الحادي والعشرين باحتلال أفغانستان والعراق، والتي كان يُفترض أن تعالج وتقوّي مكانتها الإقليمية المفقودة عبر الاحتلال العسكري، قد انتهت بالفشل والهزيمة.

على عكس التوقعات، أثبت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق أنه "أمّ الهزائم". وقفت واشنطن فجأة بدون ولي نعمتها الأساسي. كان الاتحاد السوفيتي بلا شك يشكل ركيزة أساسية للنظام الإمبريالي بعد الحرب العالمية الثانية، مسلحاً بثاني أكبر جيش مجهز بالأسلحة النووية وكل ما رافقه كقوة عالمية في المركز الثاني.

الجيش الروسي قوة لكارثة كبرى. روسيا، دولة مصدرة للنفط، باقتصاد يعادل اقتصاد إيطاليا، أصبحت تمتلك ثاني أكبر جيش نووي على الأرض، البحر، الجو، وفي الفضاء. تم استخدام أجزاء من هذا الجيش من قبل

بوتين في الغزو العسكري لأوكرانيا منذ عام ٢٠٢٠، مما جلب الموت والدمار عليها. يُقدَّر عدد القتلى في روسيا وأوكرانيا بما يصل إلى مليون شخص. دخول الجيش الروسي إلى الدول المجاورة كان أداة لزعزعة الاستقرار ويمكن أن يعمل كمحفز لكارثة كبيرة في النظام الرأسمالي الدولي، كما أظهر في أوكرانيا. ويُظهر تدمير الإطار العالمي الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية عواقب هذه الحرب.

النزعة العسكرية لطهران تواجه عقبات. الحرب ضد إسرائيل في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تواجه مقاومة شرسة من إسرائيل. عام من متابعة حروب قتل اليهود في غزة ثم لبنان يجلب دمارًا هائلًا لقوات حماس وحزب الله العسكرية.

في استمرار السياسة الحربية المذكورة أعلاه، يتم رفض إطلاق سراح الرهائن وإنهاء الحرب من جانب الجبهة الإيرانية في غزة ولبنان. يستمر وضع حرب قتل اليهود. في النهاية، لم يعد حزب الله قادرًا على مواصلة الحرب ولجأ إلى وقف إطلاق النار، مما أدى بسرعة إلى سقوط دكتاتورية الأسد في سوريا.

الجمهورية الإسلامية، حكومة الشيعة-بازار، تبقى معزولة بسياساتها الحربية في مواجهة الطبقات الشعبية الحضريه والريفية، التي دفعتها إلى كارثة اقتصادية من خلال سياساتها الحربية والاقتصادية.

طهران تواجه خيارات صارمة. تواجه طهران خيارات قاسية وصعبة في التعامل مع العقبات أمام أهدافها العسكرية—استحالة تحقيق نصر عسكري على إسرائيل قد كشف أوراق طهران. من خلال فرض سيادة الجمهورية الإسلامية والحرب غير المشروعة على البلاد، فقدت طهران شرعيتها.

الانحراف عن إرادة الطبقات الشعبية الحضرية والريفية ومواجهة مطالب المجتمع بالسلام وتحسين سريع لظروف المعيشة لا يجلب أي فوائد.

لقد عانت حماس وحزب الله في لبنان من خسائر كبيرة وفقدوا مكانتهم. أمطرت إسرائيل بالقذائف المتفجرة من حماس، ثم حزب الله، ومن اليمن وأماكن أخرى، وهذا يأتي بتكلفة باهظة.

إن اعتماد برنامج عسكري نووي لجعل القنبلة النووية في المتناول قد أثبت أنه ضد السيادة الوطنية. وبالمثل، فإن إنتاج أنظمة الصواريخ الباليستية، التي تحمل حاليًا متفجرات تقليدية لاستهداف إسرائيل، يظهر نفس الأمر. إسرائيل، في قاموس حكام الجمهورية الإسلامية، تُوصف بواسطة رفسنجاني بأنها دولة يمكن محوها بقنبلة واحدة. رفض العسكرة الشيعية والتفوق السياسي. العسكرة الشيعية باعتبارها ممارسة للجمهورية الإسلامية (ج.ا.) تشهد تراجعاً ملحوظاً. النظام الحكومي الذي يُعطي الأولوية للشيعة فوق السياسة؛ وفوق كل شيء آخر، بما في ذلك المجتمع بأكمله. ومع ذلك، لا يمكن تحويل الأمة (ملت) إلى شيء ليست عليه. الأمة ملزمة بأن تنهض بناءً على خبرتها المتوارثة عبر الأجيال وتضع تفوقها فوق السياسة.

لقد ولّدت العسكرة نقيضها. من خلال ج.ا. ، وصلت الأمور إلى نقطة في دورة كاملة فيها نفي تفوق الشيعة على السياسة. حدث هذا بفعل عقود من تجربة الشعب العريضة، من الطبقات الشعبية الحضرية و الريفية . الصعوبات الاقتصادية المتزايدة، وانتشار الفقر، والبطالة، وارتفاع الأسعار، والنضال من أجل الحفاظ على الحياة، والعقبات التي وُضعت أمام تأسيس العائلات.

غالبية أزمة إيران نابعة من الحكومة نفسها: لقد جلبت الحرب لتدمير إسرائيل؛ وخطّطت للحرب عبر حلفائها الإقليميين. كما فرضت المعاناة الاقتصادية على المجتمع. لكن الأمور انتهت إلى عكس ما كان مقصودًا. اقتصاد إيران مليء بالزخارف ويُرضي أصحاب السلطة الحاكمة. تواجه البلاد انتشارًا للفقر والبطالة وارتفاعًا في الأسعار، ما جعل الحياة صعبة لعشرات الملايين.

الناس في إيران يسألون أنفسهم: من يتخذ القرارات؟ هل هناك شخص مسؤول؟ الأزمة قد اجتاحت المجتمع بينما السلطة الحكومية تتشبث بقواتها الأمنية. الأزمة تدعو إلى المبادرة الجوهرية من جانب الغالبية العظمى من الشعب؛ في أحياء المدن وحتى في المناطق الريفية والنائية. الحياة التي تم الحفاظ عليها، جاءت بفعل التعاون بين الناس.

ومع وجود حكم الجمهورية الإسلامية منكمشًا بكل قواته العسكرية والأمنية، يُراقب الشعب الوضع، ما يقوده إلى مبادرته الخاصة ويُذكّره بدوره المستقل.

الحل لأزمة إيران ممكن فقط من خلال تنفيذ المطالب الوطنية التالية:

وقف الحرب الهادفة إلى تدمير إسرائيل، الملاذ العالمي لليهود. المعادلة بين استقلال وحرية إيران وحق الدولة اليهودية—إسرائيل—في الوجود.

التخلي عن البرنامج النووي العسكري للحكومة، وضمان صناعة تخصيب يورانيوم ذات شفافية كاملة. تعريف برنامج التخصيب بوضوح بهدف إنشاء شبكة من المفاعلات باستخدام أحدث التقنيات لتلبية احتياجات الكهرباء وتحلية المياه. إيقاف كامل لجميع البرامج والمرافق التكنولوجية النووية السرية والتي تحت الأرض. إزالة جميع المبررات للعقوبات الاقتصادية المفروضة من واشنطن وشركائها الدوليين على إيران. تمكين الأمة بدلًا من تسهيل الأمور للإمبرياليين.

دعوة واشنطن إلى إنشاء أحدث تقنيات المفاعلات النووية في إيران لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. في ظل علاقات دولية ملائمة، سيكون من الصعب على واشنطن رفض هذا الطلب الوطني: الالتزام بحل قضايا إنتاج الكهرباء وتلبية احتياجات حقول النفط والغاز في إيران—البلد الذي دُفع إلى التدهور تحت ديكتاتورية بهلوي بقيادة واشنطن. في الوقت نفسه، فإن المعارضة الإمبريالية لمطالب الأمة، المتجذرة في الانقسام العالمي بين الإمبريالية والدول المضطهَدة، تفتح الطريق لحل يعتمد على المجتمعات العلمية والهندسية والصناعية للبلد، تحت قيادة تحالف العمال والفلاحين لتلبية احتياجات الطاقة ومعالجة المجالات الأخرى.

التخلي عن إنتاج الصواريخ الباليستية والمقذوفات المتفجرة وبرامج الفضاء الجوية العسكرية و برامج الفضاء. إزالة جميع هذه العوائق—الألعاب العسكرية الخطرة في أيدي دولة متهورة—من مسار استقلال وحرية البلاد.

إنهاء كراهية النساء والتمييز العرقي. دعوة لوحدة النساء و الأقوام، المجموعات العرقية، تحت راية الاستقلال والحرية للبلاد. إحياء التقليد التاريخي للتعاون محو الاضطهاد ضد المجتمع اليهودي. إعادة تأسيس وحدة الأمم والتضامن مع الدولة اليهودية—إسرائيل—وإضاءة البلد بوجود المجموعات العرقية، واستعادة الاستقلال والحرية.

تفكيك جميع الميليشيات الشيعية التابعة للحكومة داخل وخارج البلاد. دمج الحرس الثوري والجيش في منظمة دفاعية عسكرية موحدة تتألف فقط من الأسلحة الخفيفة والدفاعية، و التي تعتمد على المنظمات المستقلة على الصعيد الوطني للعمال والفلاحين والجماعات العرقية. و محو النزعة العسكرية من السياسات الوطنية.

إنهاء تدخل قوات الأمن في جميع شؤون المجتمع، ووقف وجود الأجهزة الأمنية في مواجهة التجمعات الشعبية مثل حركة "المرأة، الحياة، الحرية"، والجامعات، ومراكز العمل، و المجتمعات العرقية بما في ذلك البلوش، الأكراد، العرب، الأتراك، الجيلاكيين، التركمان،إلخ.

إنهاء التدخل والعنف ضد النساء والمجموعات العرقية والأقليات الدينية والشباب والعمال.

وقف عرقلة المنظمة المستقلة للعمال والموظفين والمتقاعدين والطلاب والفلاحين والمجموعات العرقية؛ والدعوة لمشاركة جماعية لتعزيز القوة الوطنية في جميع أنحاء البلاد وتحقيق تقرير المصير، والاستقلال، والحرية. إلغاء عقوبة الإعدام. وقف العقوبات مثل البتر أو التشويه للمُتهمين. وقف "العقوبات القاسية وغير العادية"، كما طالب كارگر من مجلس الخبراء الذي وضع الدستور الرأسمالي الحالي.

دع مئة زهرة تتفتح—من أجل حرية الفن والفكر في البلاد. من أجل حقوق الأمة. من أجل حرية الفكر والتعبير.

وقف عرقلة الحكومة أحزاب و منشورات كارگر؛ رفع الحظر عن منشورات مثل فانوس، وإنهاء الحظر المفروض على السياسات الاشتراكية المستقلة، و مناصرة

و ترويـج الحاجـة الملحـة لحكومـة وطنيـة مسـتقلة، وإقامـة حكومـة عمـال و فلاحيـن.

يمكـن إعـلان جميـع المطالـب الوطنيـة المذكـورة أعـلاه كسياسـات وطنيـة مسـتقلة مـن خـلال عقـد مؤتمـر وطنـي للعمـال والموظفيـن مـن صناعـات البـلاد. بـدون المنظمـة المستقلة للعمـال، لـن يكـون هنـاك سـوى الفوضـى فـي البـلاد. مـع المنظمـة المسـتقلة للعمـال، سـيُعاد تنظيـم الأمـة بشـكل مسـتقل. سـيتم فتـح الطريـق لأول مـرة للقضـاء علـى الفقـر والبطالـة والتضخـم فـي اقتصـاد البـلاد .

الاسـتقلال السياسـي عـن حكومـة الشـيعة-بازار. إقامـة الديمقراطيـة علـى أسـاس الوحـدة المسـتقلة للعمـال والفلاحين. لإقامـة حكومـة وطنيـة مسـتقلة، مسـتقلة عـن نظـام الشـيعة-بـازار، حكومـة تعتمـد علـى تحالـف العمـال والفلاحيـن— حكومـة عمـال و فلاحيـن.

مشروع/ قانون الحجاب والعفاف:

انتهاك لحقوق المرأة، الأسرة، والمجتمع

أن قضية انتهاك الحقوق العرفية، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات في الجمهورية الإسلامية (ج.ا.)، ليست جديدة. ومن خلال هذه البوابة، أصبحت فرص ملّت (الامة) في الاستقلال والحرية، التي تحققت في أعقاب ثورة عام ١٩٧٩، هدفًا لانتهاكات قيادة الشيعة-بازار الذي نصبه آية الله الخميني. بدأ الكادر الشيعة -بازار الحاكم بانتهاك حقوق المرأة المتعارف عليها داخل بيروقراطية الدولة العسكرية. وسرعان ما أدركت العناصر الرأسمالية والبازارية المحلية الحاجة إلى دعم هذا التعدي على حقوق المرأة والمجتمع. لقد أدركوا أن هذه الانتهاكات من شأنها أن تمهد الطريق لهيمنتهم وتسهيل منع المنظمات المستقلة في البلاد:

من خلال السياسات المذكورة أعلاه، استطاعت الأقلية الشيعية-بازارية الصغيرة أن تعلن نفسها موبسير، أي مراقب، لعشرات الملايين، لتحقيق هدفها وهو الحفاظ على النظام الرأسمالي الموروث من استبداد النظام الملكي وتثبيته. ولتحقيق هذا الهدف، يتشبث الحكام الجدد بكل مبرر ديني أو علماني لتقييد حقوق المرأة والعامة. في وقت انتصار الثورة، لم يضيّع المنتمون إلى الطبقة الحاكمة في الشيعة-بازار، الذين أرعبتهم الاضطرابات التي حدثت في النظام الرأسمالي، أي وقت في فرض أكثر أنظمة الحجاب تشددًا، إذ كان لا بد من قمع أي عمل مستقل من قبل الأمة بأي ثمن.

هل وُلدت الإمبريالية بالأمس القريب لتكون غافلة عن الخط الفاصل بين العرف والشرع بين التقليد والدين في إيران (وبقية دول الشرق الأوسط)؟ ألم يكن زعماء الاستعمار هم الأول في استغلال هذا الخط الفاصل ضد الـ ملّت (ضد الأمة) لنشر الفرقة في صفوفها منذ عهد القاجار والبهلوي الأول؟ إذا كان الجهاز الإمبريالي قد نهب إيران سابقًا عبر السيطرة على موارد النفط، فهو الآن، الأن اضعفته ثورة الشعب، وأصبحت بحاجة ماسة للحفاظ على نظامها قائماً تسعى إلى عرقلة حقوق ملّت (الأمة) من خلال الانقسام، من خلال انتهاك حقوق المرأة ، فهي تدرك تماماً وتمارس هذه الحاجة بوضوح، ولا يهم أي فصيل من فصائل العرف والشريعة مستهدف، فالهدف دائماً هو خلق الانقسام بين النساء وملّت. وطالما أن ملّت (الأمة) وحضورها المستقل والموحد غائب، فلا شيء جوهري يهدد مصالح الإمبريالية. إن تنافس دولة

شبه استعمارية مع القوى الإمبريالية - في حين أن قمع استقلال ووحدة الملة، كما كان الحال في إيران على مدى العقود الأربعة الماضية، هو طريق مسدود - لا يؤدي إلى أي مكان ولا يحل أيًا من مشاكل البلاد الأساسية.

في خضم الطاقة المنطلقة للعمال والكادحين بعد انتصار الثورة في سعيهم نحو الاستقلال والحرية، كيف يمكن خلق أُطر جديدة لمنع تنظيمهم المستقل؟ وفّر الحجاب الإلزامي النفوذ الرئيسي للسلطات الحاكمة الجديدة، وهي وسيلة نفوذ لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وأصبحت البرجوازية الليبرالية، التي كانت تتولى رئاسة الحكومة، أصبحت حاملة لواء الحجاب. رئيس الحكومة المؤقتة طالب بتوبة جميع النساء، بما في ذلك الآلاف من النساء المتعلمات اللواتي كنّ يرتدين لباساً عرفياً. أدركت الدعاية الإمبريالية بسرعة فائدة هذا الإجراء في منع التنظيم المستقل والموحد للنساء والأمة. تم إنشاء مئات المؤسسات والدوريات في الشوارع والمدعين العامين الشيعة لتنفيذ توبة النساء ومعاقبة وفرض عقوبات على جنس النساء— مما ألحق ملّت(أمة) في هذا الصدد أضرارًا لا حصر لها.

لقد وجدت شمس السيادة الإمبريالية، التي اقتربت من الغروب مع ثورة الـ ملّت في بهمن ١٣٥٧ (فبراير ١٩٧٩)، أول فرصة لها للظهور مجددًا من خلال التعدي على حقوق النساء. وأدركت أنه من خلال مهاجمة حقوق النساء يمكن وضع جميع الفئات والطبقات المحرومة تحت الضغط ومنع تنظيمها المستقل. أصبحت هذه الظاهرة تُعرف بالكامل باسم الجمهورية الإسلامية. وسارعت الأوساط الأكاديمية الإمبريالية إلى دعم هذه الظاهرة من خلال "دراسة" هذه الظاهرة.

لم يُطرح هذا الأمر كمجرد موضوع تحليلي للهيئة الحاكمة الجديدة. فقد كانت النساء أول فئة في المجتمع التي لجأت إلى العمل المستقل في ظروف ما بعد الثورة واوضحن الطريق الصحيح للمضي قدماً.

بعد إسقاط النظام الملكي، في الذكرى الأولى لليوم العالمي للمرأة في ٨ مارس، شاركت أكثر من مئة ألف فتاة شابة وامرأة في طهران في مسيرة سلمية لمنع التعدي على أسلوب حياتهن. إذا كان من المقرر أن تتظاهر النساء لحماية حقوقهنّ، فقد يطالب أي شخص آخر بحقوقه أيضًا. لا يمكن السماح بذلك. سيصبح الأمر تمامًا كما كان الاستبداد الملكي يحاول منعه، على لسان الشاه السابق: "إقامة ديمقراطية يخرج فيها حتى الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات في مظاهرات؟" لقد شهدت ثورة ميلات ضد الاستبداد الوحشي للنظام البهلوي، حتى الأطفال في سن الخامسة من العمر الذين انتفضوا ضد قمعه الوحشي.

في ظلامية استبداد النظام الملكي، أُرسلت زوجات وأخوات قادة نظام السافاك حول العالم كممثلات للنساء الإيرانيات. وفي داخل البلاد، مُنعت أعداد كبيرة من النساء المحجبات من المشاركة في المجتمع والتعليم والفنون والرياضة. النساء اللواتي شاركن في مظاهرات ٨ مارس بعد الثورة لم تكنّ على علم بيوم المرأة العالمي حتى ذلك اليوم، لكنهن كنّ مدركات تمامًا لضرورة حماية حقوقهن. كانت مسيرة النساء في ٨ مارس المبادرة المستقلة الوحيدة _ للأمة بعد انتصار الثورة التي أظهرت الطريق الصحيح للوحدة الوطنية. بعد ذلك، مرت سنوات حتى ظهرت المبادرة المستقلة لـ ملّت مجددًا في مسيرة ضد الإرهاب والتفجيرات التي نظمتها البرجوازية الليبرالية/الرئيس الأول خلال اضطرابات حرب العراق ضد أيران. مرت عقود حتى شهدت إيران مرة أخرى عملًا مستقلاً لـ ملّت في حركة "المرأة، الحياة، الحرية" في القرن الحادي والعشرين، التي غيرت المشهد السياسي للبلاد لصالح ملّت، كما كان يمكن أن يحدث بعد مظاهرات ٨ مارس عقب الثورة لوتم قبول تفويض ملّت.

حقوق المرأة في النظام الرأسمالي .إن احترام حقوق المرأة ومستوى حرياتها يحددان درجة الحرية في المجتمع ككل. أن قمع حقوق المرأة يُمكن من قمع حقوق المجتمع. هذا ما يدركه قادة النظام الرأسمالي في إيران وحول العالم أجمع. فقد قام رضا خان ميرپنج، الذي وضعه البريطانيون ونصّب نفسه ملكًا متحالفًا مع النازية الألمانية، نفّذ في ثلاثينيات القرن الماضي سياسة نزع الحجاب كوسيلة لخنق المجتمع عبر انتهاك حقوق المرأة. وقد صاغ ذلك الأجراء على أنه صحوة؛ مثلما أعلن نقيضه على أنه صحوة بعد ثورة ١٩٧٩.

كان من الكافي تذكير آية الله الخميني وحاشيته بهذه الحقائق، حيث تم إعلان انتهاك حقوق المرأة والمجتمع بأنه مخالف للمُثل الإنسانية والشيعية والدينية. ومع ذلك، لم تكن هناك حاجة لهذا التذكير، حيث أن قيادة الشيعة-بازار كانت تسعى بكل وسيلة لقمع الكفاح المستقل للمجتمع، وكانت تعتبر نفسها خبيرة في هذا المجال، كما هو الحال حتى يومنا هذا.

من خلال انتهاك حقوق النساء، أصبح التعدي على الحقوق العرفية وحقوق المجتمع فيما يخص الشباب، والأقليات الدينية، والأقوام، والعمال، والفلاحين، والفنانين، والمثقفين أمرًا عاديًا من قِبَل حكومة الجمهورية الإسلامية. وتم حظرحركة "كارجار" الاشتراكية المستقلة في شتاء عام ١٩٨٢وسجن قادتها في شتاء ١٩٨٣.

مشروع قانون العفاف والحجاب. القانون الذي أقره البرلمان المُنتقى من قبل الشيعة-بازار، السلطة "التشريعية" في الجمهورية الإسلامية، والمعروف بمشروع قانون الحجاب، يعكس رغبات أقلية صغيرة باسم الدولة والقانون—مع فرق كبير. والآن، بعد أكثر من أربعة عقود من الثورة وانتهاك حقوق النساء بعنف، أصبحت عزلة نظام الشيعة-بازار في المجتمع واضحة. (كالنفخ في قربة مثقوبة). كما صرح رئيس البرلمان المُنتخب من قبل الشيعة والذي أقر هذا المشروع، فإن القانون لم يعد يذكر دوريات الإرشاد. لكن بدون ذكر دوريات التدخل والعنف ضد الفتيات والنساء، ستستمر انتهاكات حقوقهن بشكل منهجي. أن الرئيس المُنتخب الحالي مرتبك بشأن تنفيذ هذا القانون ويطلب وقتًا إضافيًا في اللعبة ضد ملّت.

في الأحكام العامة لهذا المشروع، هناك ذكر للأسرة وحمايتها. الإيمان بالممارسات الشيعية، وفقًا لتفسيرات مؤيديها، شيء، ولكن فرض الآراء الشيعية المحددة، أو أي معتقد آخر، على الآخرين بواسطة عملاء حكومة الشيعة-بازار، أو أي دولة رأسمالية أخرى، هو شيء آخر تمامًا. فيما يتعلق بفرض المعتقدات الشيعية على الآخرين، ربما لا تعيش سوى نسبة لا تتجاوز ٥٪ من الأسر في الجمهورية الإسلامية وفقًا لهذا المشروع، وهي تقريبًا نسبة الأصوات التي حصل عليها أعضاء البرلمان الحالي. هناك قلة من الأسر التي ترى أن وجود الإناث في المجتمع يوميًا يتعارض مع العفة، وتعتبرهن ملاحقات في كل وقت ومستحقات للعقاب في المنزل، والمدرسة، والجامعة، ومكان العمل، وفي الأحياء. أسر تنصب نفسها كمدعين عامين ثوريين إسلاميين، يخضعون النساء يوميًا للانضباط الشيعي. وهي تؤمن ببناء جدار طويل ومرتفع كجدار الصين العظيم بين الرجال والنساء في المجتمع.

مصادرة الممتلكات وفرض العقوبات المالية بسبب العيش وفقًا للأعراف الاجتماعية: تتحكم الطبقة الحاكمة الشيعة-بازار في جميع ثروات البلاد. لديهم ملكية مطلقة على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة. تم إنشاء مئات المنظمات الواسعة تحت مسميات "شيعية" أو "إسلامية" لتخصيص موارد الدولة المالية لأنفسهم، وقد قاموا بسن "قوانين" لهذا الغرض في برلمانات متتالية منتقاة من قبل الشيعة-بازار. وخلال أكثر من أربعة عقود منذ تأسيس حكمهم، تم تحويل مئات مليارات الدولارات إلى خارج البلاد. فالفساد الحكومي هو شريان حياتهم. لقد أصبح الوضع متطرفاً إلى درجة أن الحديث اليومي عن "مكافحة الفساد" أصبح جزءًا يوميًا من ادعاءات المسؤولين في الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، تسعى الطبقة الحاكمة، في محاولة لحل الأزمة الاقتصادية وتفريغ جيوب الكادحين تحت مسميات قوانين الحجاب والعفاف أو القضاء على "الاختلالات"، إلى مد يدها بموجب "إذن قانوني". في كل مرة يتم القبض على فتاة أو امرأة، يتم فرض غرامات مالية، أو مصادرة الممتلكات الشخصية أو السيارات، أو طرد الأفراد من وظائفهم—مما يضع غالبية الأسر تحت ضغط شديد.

شهية النظام الحاكم التي لا تشبع، والمعتمدة على كافة ثروات البلاد، بلغت حد الألم. يجب أن تُنتزع من بطون أفراد الشعب لتُلقى في حفرة لا تعرف الشبع. الأساس والجذر للاختلال وعدم المساواة والظلم هو حكومة الشيعة-بازار.

وتحتاج النساء إلى حقوق متساوية في المجتمع: حرية التعبير والتجمع، حق تقرير مصير لباسهن دون تهديدات من الرجال، الآباء، الإخوة، الأزواج، أو الحكومة؛ ووقف التدخل والعنف من قبل وكلاء الشيعة-بازار ضدهن. يجب أن تُمنح النساء، سواء كنّ في زيجات أحادية أو متعددة، الأولوية في التوظيف، وأن يتمتعن بحق الطلاق

غير المشروط. بدون الاستقلال الاقتصادي—الذي يتطلب عمل النساء—لا يمكن القضاء على الاضطهاد والحرمان الواقع على النساء. لذلك، فإن توفير الوصول إلى جميع مراحل التعليم وتعلم المهارات والمهن هو واجب الحكومة تجاه النساء.

يجب أن تحصل النساء على أجر مساوي للرجال. خلال فترات الحمل والولادة، يجب ضمان إجازة مدفوعة الأجر للنساء، وكذلك حق حضانة الأطفال. يجب أن يُضمن حق النساء في السفر، داخل البلاد وخارجها، دون إذن من الرجال في العائلة. للنساء الحق في الإبداع في الموسيقى، والفن، والغناء، والرقص، والرياضة. إذا كان هناك حديث عن مشروع قانون يتعلق بالنساء، فمن الضروري إعلان إلغاء جميع القوانين التي تُقيّد حقوقهن أو تُنكرها. يجب على الحكومة أن تكون صوتاً موحداً في الدفاع غير المشروط عن حقوق النساء—نصف سكان إيران والعالم—وأن تمهد الطريق لوحدة النساء على المستويين الداخلي والعالمي.

حماية الناس هي مهمة الحكومة: حماية النساء من التعدي والعنف في المنزل، والعمل، والأماكن العامة هي من مهام الحكومة.

الانتهاك الصريح لحقوق النساء من قِبَل الحكومة يشجع على العنف ضد الفتيات والنساء داخل الأسر. مهمة الحكومة هي حماية النساء في المجتمع من العنف الموجه ضدهن من قبل الآباء، الإخوة، الأزواج، وغيرهم داخل الأسرة والمجتمع.

أن حزب كارگر يعتمد على أكثر من قرن من التقدم الذي حققته النساء في جميع أنحاء العالم في الحصول على حقوقهن—الحقوق التي طالما دِيست على مر التاريخ القديم—ويعلن المقترحات المذكورة أعلاه كأول وأهم قرارات حكومة مستقلة عن الشيعة-بازار، أي حكومة العمال والفلاحين. ويضع استقلال البلاد وحريتها، التي لا يمكن تحقيقها دون وحدتهم، في خدمة النساء.

معصومة تابان، آذر ١٤٠٣